وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية الادارة والاقتصاد

قسم علوم مصرفية

(أثر الفساد الاداري والمالي على عملية التنمية الاقتصادية)

الى مجلس كلية الادرة و الاقتصاد في جامعة بابل هو جزء من متطلبات نيل شهادة درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

اعداد الطالبتان

افراح احمد عبد الكاظم و اصيل كريم عيدان

بأشراف

د. اسعد منشد

2023-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ

التوبة - 105

الاهداء

الى الاستاذ الدكتور اسعد منشد

لى أبي العطوف ....من علّمين كيف أقف بكل ثبات فوق ألرض,قدوتي ،
ومثلي ألعلى يف احلياة؛ فهو من علّمين كيف أعيش بكرامة ومشوخ .
إلى أمي الحنونة .....من هي أغلى من الذهب وأحلى من القُبل ،
هي فرحيت ،هي مهجيت ،هي الدموع يف املقُل ،
هي إلباء ،ْهي الصبْر ،هي ألمل أمـــي
إلى إخوتي ....سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني .
الى شهداء العراق. . .الذين اكرمونا بأرواحهم ليبقى الدين و الوطن فوق كل املسميات
إىل مجيع ألصدقاءو إىل مجيع من تلقّيتُ منهم النصح والدعم
أهدي إليكم خالصة جُهدي العلمي

شكر وتقدير

الحمد لله الذي ذكره شرف للذاكرين، وشكره فورا للشاكرين، وحمده عزاً الحامدي وطاعته نجاة للمطيعين وأتم الصلاة وأفضل السلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله الطيبين الطاهرين.

يطيب لي وقد أنهيت بحثي هذا بفضل وعون من الله تعالى أن أشكر لصاحب الكرمة وأن أرد الفضل لأهله، فأتوجه بالشكر الجزيل والاحترام الجليل إلى استاذي

الاستاذ الدكتور اسعد منشد

المستخلص

بعد الفساد الإداري والمالي من المواضيع المهمة لما له من جذور تاريخية انتشرت في مجتمعاتنا الحاضرة سواء النامية منها والمتقدمة, وشاع في كل النظم السياسية الديمقراطية والدكتاتورية ، الرأسمالية والاشتراكية . والفساد يؤدي إلى عرقلة النمو الاقتصادي والاجتماعي ويعوق التنمية الاقتصادية ويقوض الشرعية السياسية, مما يعمل على زيادة حدة الفقر وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي . كما ويسفر عنه انتهاك لحقوق الإنسان وتفاقم التفاوت الطبقي . ويمثل بالسلوك غير القانوني للمسؤول كاستغلال الصلاحيات والنفوذ والابتزاز واستغلال الأموال العامة في خدمة المصالح الشخصية وغيرها ويقف وراء الفساد الإداري والمالي العديد من الأسباب التي قد تكون سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية, وقد تكون داخلية أو خارجية مما يترك تأثيرات عميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء في ظل انتشار هائل وسريع للتقانة وترويج واسع للعولمة وتنوع آليات وأدوات الجريمة المنظمة . فأصبح الفساد الإداري والمالي العدو الأكبر للخطط والبرامج التنموية, ونشر التخلف الذي انعكس بشكل كبير على كل مفاصل الحياة وعموم الأنشطة الحياتية للمواطنين التي تصل إلى حد تقويض النظام السياسي عبر إفراغه من مقومات استقراره, مما يؤدي إلى خسارة كبيرة للمال والجهد والزمن وضياع فرص التقدم والازدهار وإعاقة التحولات الديمقراطية .

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	الآية القرآنية	1
2	الاهداء	2
3	شكر وتقدير	3
4	المستخلص	4
5	المحتويات	5
6	المقدمة	6
7	المبحث الاول مشكلة البحث	6
8	أهداف البحث	7
9	فرضية البحث	7
10	منهج البحث وخطته	7
11	المبحث الثاني مدخل ظاهرة الفساد المالي والاداري	8
12	المبحث الثالث مظاهر الفساد المالي والإداري	13
13	المبحث الرابع العلاقة بين الفساد المالي والإداري والتنمية	15
14	الاستنتاجات والتوصيات	24
15	المراجع والمصادر	25

المقدمة

الفساد المالي والإداري آفة مجتمعية عرفتها المجتمعات الإنسانية وعانت منها منذ ظهور الإنسان على وجه الأرض وحتى يومنا هذا، وهي اليوم موجودة في كافة المجتمعات الغنية والفقيرة المتعلمة والأمية، القوية والضعيفة، فقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام واسع من قبل غالبية قادة العالم والمنظمات الدولية الرسمية والمنظمات غير الحكومية ومراكز البحوث منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، نظراً للآثار السلبية للفساد على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فظاهرة الفساد المالي والإداري أصبحت حديث الشارع والمجالس بل والمنتديات الإلكترونية أيضاً التي غدت بمثابة مؤسسات إعلامية أكثر تأثيراً من الصحف اليومية المطبوعة.

والعراق بوصفها إحدى الدول التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق قد عانت ولا تزال تعاني لحد الآن من ويلات ظاهرة الفساد المالي والإداري التي أصبحت تنخر مداخيل الدولة وتعمل على تفويت فرص العيش الكريم لكل أطراف المجتمع، ومما لا شك فيه أن انتشار الفساد المالي والإداري ممثلاً في الرشوة، الاختلاس التهرب الضريبي والجمركي المحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية، عمولات الصفقات العمومية، استغلال امتيازات المنصب أو الوظيفة، والإسراف في استخدام المال العام، كل هذا يؤثر تأثيراً سلبياً على مناخ الاستثمار والأعمال وبالتالي يؤثر بالسلب على التنمية الاقتصادية.

المبحث الاول

أولاً: مشكلة البحث:

إن ظاهرة الفساد المالي والإداري هي عملية سرقة لثروات الأمة، فإنه يسرق من المواطنين قدراتهم الكامنة كما يسرق منهم طموحاتهم وتطلعاتهم نحو مستقبل أفضل وتعليم أحسن ورعاية صحية أشمل وقدرة أكبر للحصول على المسكن والطعام وغيرها من ضروريات الحياة, فاذا كان المال العام هو حق لهذا الوطن ولأهله فانه في نفس الوقت ليس مشاعاً ولا مباحا استعماله او توظيفه الا حسب القوانين المتبعة في البلاد وهو قبل كل شيء امانة بالدرجة الاولى.

والسؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه الآن هل يعد الفساد المالي والإداري احد الظواهر المصاحبة لعملية التنمية؟ أم انه يعد نتيجة لما يعانيه المجتمع من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي "

ويتفرع عن هذا التداول مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما الأسباب التي تؤدي إلى ظاهرة الفساد المالي والإدارية;
2. ما العناصر ذات الأثر الايجابي في الحد من الفساد المالي والإدارية;
3. ما هي الآثار السلبية على الأداء في المنظمات نتيجة لانتشار الفساد المالي والإداري.

ثانياً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يأتي:

1. التعرف على واقع انتشار الفساد المالي والإداري;
2. التعرف على أسباب انتشار الفساد المالي والإدارية معرفة الوسائل المتبعة في الرفع من الوعي السلوكي والوظيفي و الاجتماعي للأفراد;
3. معرفة الوسائل المتبعة في الرفع من الوعي السلوكي والوظيفي والاجتماعي للأفراد.

ثالثاً: أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث في كونه:

1. يتناول موضوعا يعد من المواضيع الحساسة و المنتشرة في دول العالم;

2. يشجع المهتمين والدارسين والباحثين لدراسته ووضع الحلول المناسبة لها;
3. يسعى إلى معالجة الآثار الناجمة عن الفساد بإيجاد أساليب ووسائل للحد من انتشاره والقضاء عليه;
4. يسهم في لفت الانتباه لمخاطر الفساد المالي والاداري واسبابه.

رابعا: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الفساد المالي والاداري يستشري في المؤسسات الحكومية في العراق ويولد اثارا سلبية على متغيرات الاقتصاد الكلي وتعرقل عملية التنمية.

خامسا: منهج البحث وخطته:

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي اعتماداً على المراجع العلمية و البحوث والدراسات ووقائي الندوات والمؤتمرات والأبحاث المتخصصة في هذا الموضوع لمعرفة أسباب الفساد وآثاره وعلاجه.

وقد جاء البحث في مقدمة وثلاث محاور ونتائج وتوصيات كما يلي:

1- مداخل لظاهرة الفساد المالي والإداري.
2- العلاقة بين الفساد المالي والاداري والتنمية.
3- واقع الفساد المالي والاداري.

المبحث الثاني

1- مداخل لظاهرة الفساد المالي والإداري

1-1مفهوم الفساد المالي والاداري

سبحان الذي أحسن إلينا وطلب من الإحسان وجعل لنا الدار الآخرة مطلباً وهدفاً سامياً دون أن ننسى الدنيا لقوله تعالى (وَابْتغ فيها أنك اللهُ الدَّارَ الْآخِرَةُ وَلا تلمن نصيبك مِنَ الدُّنْيَا وَنُحْسِنُ كما يُحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِين [1] (وطلب منا الإصلاح والابتعاد عن سبيل المفسدين قال تعالى (وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلفي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلا تَتَّبِعْ سَبِيل المُفْسِدِين)[2] ، فالفساد في المجتمعات هو من صنع الإنسان وسوء تدبيره لقوله تعالى (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي البَرّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يرجعون) [3]

إن الفساد (Corruption) مصطلح يتضمن معاني عديدة في طياته، فهو موجود في أي تنظيم يكون فيه للشخص قوة مسيطرة أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة أو صاحب قرار، ويتضمن مصطلح الفساد محاور عديدة [4] :

- **الفساد السياسي** ويتمثل بالانحراف عن النهج المحدد لأدبيات الحزب أو المنظمة السياسية، أو بيع المبادئ كالخيانة والتواطؤ والتغافل والإذعان والجهل والضغط.... وغيرها؛
- **الفساد الإداري** ويتعلق بالمظاهر التي تصدر من الموظف العام إثناء تأدية العمل، أي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة؛

---

[1] القصص 77
[2] الاعراف 142
[3] الروم 41
[4] سعاد عبد الفتاح محمد, الفساد الاداري والمالي المشكلات والحلول, المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية المال العام (نسكو), اليمن, 2009, ص: 04

- **الفساد المالي** ومظاهره الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة إدارياً) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية؛
- **الفساد الأخلاقي** ويتمثل بالانحرافات الأخلاقية وسلوك الفرد وتصرفاته غير المنضبطة بدين أو تقاليد أوعُرف اجتماعي مقبول.

أما فيما يخص موضوع بحثنا الفساد المالي والإداري فقد وردت فيه عدة تعاريف منها :

1- الفساد في القرآن الكريم: وردت عبارة (الفساد) في العديد من الآيات كالغار، التبذير، الإسراف الرياء الاكتناز، وأكل السحت... وغيرها من المفاهيم التي تسبب أثاراً سيئة على المجتمع وسلوكه وموارده، وكل تلك الآيات تنبذ الفساد وتحذر منه وتعتبره مدعاة لغضب الله لقوله تعالى (فانظر كيف كان عاقبة المفسدين)[5] ، ولم يكتف القرآن بتحريم المفاسد، وإنما وضع حلولاً لكيفية تجنبها من خلال تربية النفس بالجاه المثل العليا والسعي للحصول على مرضاة الله تعالى"[6]
2- الفساد هو تلك الأعمال التي يمارسها أفراد من خارج الجهاز الحكومي تعود بالفائدة على الموظف العام فيسمح لهم بالتهرب من القوانين و السياسات سواء باستخدام قوانين جديدة أو بإلغاء قوانين قائمة، تمكنهم من تحقيق مكاسب مباشرة وفورية ؟[7]
3- يحمل تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد تعبيراً بليغا وشاملاً «إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة»، وينطوي هذا التعبير البسيط على عدد من العناصر الاساسية[8] :
   - هو ينطبق على القطاعات الثلاثة: الخاص والعام، والمجتمع المدنية;
   - يشير إلى سوء الاستخدام النظامي والفردي، الذي يتراوح بين الخداع، والأنشطة غير القانونية والاجرامية;
   - يغطي كل من المكاسب المالية وغير مالية;
   - يشير إلى أهمية منظومة الحوكمة في ضبط وتنظيم كيفية ممارسة السلطة
   - يلقي الضوء على التكاليف غير الفعالة المصاحبة للفساد، وتحويل للموارد في الاتحاد غيرالمخصص لاستخدامها.

4- و في تعريف أخر "هو استعمال للوظيفة العامة لجميع ما يترتب عليها من همة و نفوذ و سلطة التحقيق. منافع الخصية مالية وغير مالية وبشكل مناف للقوانين والتعليمات الرسمية[9]".

---

[5] النمل 14

[6] يحيى غني النجار , الاثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي, المنظمة الوطنية وحماية المال العام (نسكو) عدد 269, 2010, ص: 06

[7] حسن ابو حمود ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية, مجلة جامعة دمشق سوريا, المجلد الثامن عشر – العدد الاول-, 2000, ص: 447

[8] جون سيليفان, البوصلة الاخلاقية للشركات ادوات لمكافحة الفساد: قيم ومبادئ الاعمال, وادأب المهنة وحوكمة الشركات , مندى حوكمة الشركات الدولي, الدليل السابع, واشنطن, 2008, ص: 06

[9] طلال بن مسلط الشريف, ظاهرة الفساد الاداري واثرها على الاجهزة الادارية, مجلة الاقتصاد والادارة, جامعة الملك عبد العزيز- كلية الاقتصاد والادارة – العدد 02, السعودية, 2004, ص: 42

وعلى أية حال يمكن أن نتبنى تعريفاً أو غيل إلى تعريف معين, ولكن نفضل أن نعتمد تعريفاً يتوافق مع مجريات البحث فنكون قد أضفنا إلى السواد نخلة كما يقول المثل العربي، ومن خلال البعد الاقتصادي للفساد المالي والإداري فإننا نعرفه كما يلي: << الفساد المالي والإداري آفة مجتمعية عرفتها المجتمعات الإنسانية وعانت منها منذ ظهور الإنسان وحتى يومنا هذا، وهي اليوم موجودة في كافة المجتمعات الغنية والفقيرة، المتعلمة والأمية، القوية والضعيفة، فهي ظاهرة ترتكز على استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة من أجل تحقيق مصالح فردية أو مجموعاتية أو حزبية على حساب الدور الأساسي للجهاز الحكومي، مما يؤثر في مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لدى المواطنين».

2-1- أسباب تفشي الفساد المالي والإداري في المنظور الإسلامي ومظاهره

أولاً: أسباب الفساد المالي والإداري في ضوء القرآن الكريم[10]

1 **إتباع الهوى**: الهوى ميل النفس إلى الشهوة ، وقيل : سمي الهوى بذلك لأنه يهوي بصاحبه في النار، قال تعالى ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتْ السَّهوَاتُ وَالأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِمْ الملاحظ أن الهوى ما جاء في القرآن الكريم إلا مذموما وما ينسب إلا لأهل الفساد والضلال، قال تعالى (وَلا تَتَّبِعُوا أَهْوَاء قَوْمٍ قَدْ صَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيراً وَصَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السبيل)[11].

ويمكن حصر الفساد الناتج عن الهوى كما بينه القرآن في النقاط التالية:

- الهوى يفضي إلى الظلم، قال تعالى محذرًا نبيه ص وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنْ العلم إنَّكَ إذا لَمِنْ الظَّالِمِينَ[12] .

- الهوى يصد عن الحق، فقد حذر الله تعالى نبيه داود عليه السلام من الهوى فقال يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعُ الْهَوَى َيُضِلُّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ[13]

- الهوى يورث الكبر ، قال تعالى(وأفكلما جاءَكُمْ رَسُولٌ بِما لا تهْوَى أَنفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وفريقاً تقتلوني) .

- الهوى نقيض العدل، قال تعالى (فلا تَتَّبِعُوا الهَوَى أَن تَعْدِلُوا)[14].

[10] عبد السلام حمدان اللوح وضيائي نعمان السوسي, الفساد واسبابه دراسة قرانيه موضوعية, مجلة الجامعة الاسلامية, المجلد الخامس عشر, العدد الثاني, ص ص 167-200, جويلية 2007

[11] المؤمنون 71

[12] المائدة 77

[13] البقرة 145

[14] ص 26

2- **ظهور المترفين**: اقترن الترف في كتاب الله تعالى في معرض الحديث عن الظلم والفسق والفساد في الأرض، ويمكن بيان ذلك من خلال الآيات الآتية:

- **المترفون ظالمون** : قال تعالى (فلولا كان مِنْ الْقُرُونِ مِنْ عَبْلِكُمْ أُوْلُوا بَعِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنْ الْسَادِ فِي الْأَرْضِ إلا قليلاً مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ)[15]
- **تصدر المترفين ينذر بالدمار** : قال تعالى ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا القَوْلُ فَدَمَّرْناهَا تَدْمِيراً)[16]

3- **فساد الملوك** : للملوك أثر كبير في قيادة الشعوب نحو الخير أو الشر على السواء، فبصلاحهم تصلح البلاد وبفسادهم تسوء، قال تعالى على لسان بلقيس (قالت إنَّ الْمُلُوك إذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةُ أَهْلِهَا أَذِلَةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ)[17].

4- **طاعة المسرفين**: المسرف هو الذي يتجاوز الحد في الفساد(وَلا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ)[18]

5- **ترك الولاء للمؤمنين وإتباع المشركين**: حرض القرآن الكريم المؤمنين على ولاء بعضهم لبعض، كما حذر من ولاء المؤمنين لأعدائهم في أكثر من آية ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ)[19] لأن في ذلك إفقاد لوحدة الأمة ويفضي إلى غلبة أهل الكفر فيقتين أهل الكفر المؤمنين في دينهم فيقع الفساد في الأرض.

---

[15] النساء 135
[16] هود 116
[17] الاسراء 16
[18] النمل 34
[19] الشعراء 151-152

المبحث الثالث

مظاهر الفساد المالي والإداري

الفساد من حيث مظهره يشمل أنواع عدة منها [20]:

1- **الرشوة** Bribry : وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ إعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة؛
2- **المحسوبية Nepotism**: أي إمرار ما تريده التنظيمات والأحزاب أو الناطق والأقاليم أو الموال لمتنفذة من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لهما أصلاً؛
3- **المحاباة Favoritism** : أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حقى كما في طبع للمقاولات والمناقصات أو عقود الاستجار والاستثمار؛
4- الوساطة: أي تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي لصالح من لا يستحق التعيين أو إشغال المنصب ...الخ
5- **الابتزاز والتزوير Black Mailing** لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستقلاً موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات الناقلة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقودة؛
6- **نهب المال العام Embezzlement** والتهريب باستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع. منافذ السوق السوداء أو تهريب الثروة النفطية؛
7- فساد يتقاطع مع الأنظمة والقوانين المتعلقين بنظام العدالة وحقوق الملكية والتسهيلات المصرفية عبر والائتمانات وكذلك التمويل الخارجي؛

[20] الانفال 73

8- الفساد في بيئة المجتمع كالتلوث ودخان المصانع وكانت للدول الصناعية الكبرى الأثر الأكبر في ظاهره الاحتباس الحراري) التي يمر بها العالم حالياً؛

9- الفساد الأخلاقي: يعني انحطاط القيم والمبادئ والأخلاق الحميدة واستبدالها بعادات وقيم شاذة وغريبة القيم الوطنية، وينتج عن ذلك انتشار الدعارة والرذيلة والسلوكيات المخالفة للآداب العامة؛

10- الفساد الثقافي: ويقصد به خروج جماعة عن الثوابت العامة لديها مما يفكك هويتها وموروثاتها الثقافية، وهو اخطر مظاهر الفساد لأنه يصعب الإجماع على إدانته أو من تشريعات تحرمه لتمتعه عن بحرية الرأي العام أو الإبداع.

1-3- أثار الفساد المالي والإداري

للفساد نتائج مكلفة على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن إجمال أهم نتائج للفساد على النحو التالي [21] :

1- **سوء توزيع الموارد**: موارد تستخدم في الفساد بدلا من استخدامها في وسائل انتاجية , شركات تبدد الوقت والموارد في تجنيد موظفين بغرض انشاء علاقات مع مسئولين, الانفاق على الرشاوي, مسئولون يتخذون قرارات استثمارية غير محايدة ومنحازة الى جانب بعينه لا تخدم الصالح العام, بينما يتحمل دافعو الضرائب التكلفة ؛ يتخذون قرارات استثمارية غير محايدة ومنحازة إلى جانب بعينه لا تخدم الصالح العام، بينما يتحمل دافعو الضرائب التكلفة؛

2- **خفض معدلات الاستثمار**: إشاعة عدم الطمأنينة بين المستثمرين الأجانب والمحليين نتيجة التكاليف غير المتوقعة، فانتشار الفساد يرسل إشارة إلى المستثمرين تفيد بضعف سيادة القانون، وبالتالي عدم ضمان حقوق الملكية في الدولة، مما يجعل من الاستثمار مخاطرة غير مأمونة العواقب، فاستثمار منخفض يعني نموا منخفضًا؛

3- **تدني مستويات المنافسة والكفاءة والابتكار** المدفوعات غير القانونية (الرشوة) تعنى أن الشركات ذات الأفضلية لا تتنافس في ظل مؤشرات برق واحدة في الوقت الذي تواجه الشركات الجديدة عراقيل كبيرة للدخول إلى تلك الأسواق، وينتهي الأمر بالمستهلك إلى دفع سعر أعلى مقابل جودة أقل.

4- **عدم استجابة السياسات وسوء الإدارة**: تسن القوانين في النظم الفاسدة المساعدة الراشين بدلاً المواطنين، ولا تتم مساءلة البيروقراطيين عن أدائهم الوظيفي مما يشجعهم على تأخير الخدمات للحصول من على المزيد من الرشاوى؛

5- **خفض التوظيف:** يؤدي انتشار الفساد إلى وضع العراقيل أمام التوسع في إنشاء المشروعات الخاصة، وزيادة تكاليف ممارسة الأعمال، ومن ثم دفع تلك الأعمال إلى القطاع غير الرسمي، مما يؤدي بالضرورة العمل بالقطاع الخاص، ذلك أن هذه

[21] سعاد عبد الفتاح محمد, مرجع سبق ذكره, ص: 07

الشركات على الأرجح لن تتمكن من النمو المشروعات الصغيرة بصورة خاصة أكثر من غيرها؛

6- **تزايد الفقر**: يقلل الفساد من احتمالات الكسب بالنسبة للفقراء نتيجة قلة فرص العمل بالقطاع الخاص، كما يحد من إمكانية حصولهم على خدمات عامة جيدة مثل الرعاية الصحية والتعليم؛

7- **انتشار الرذيلة والفواحش** بشتى أشكالها من جرائم جنسية و الاتجار بالبشر والإخلال بالأمن.

المبحث الرابع

العلاقة بين الفساد المالي والإداري والتنمية

الفساد المالي والإداري كظاهرة يعد مرضا خطيرا يهدد الكيان الإداري والاقتصادي و السياسي والاجتماعي، فالفساد كظاهرة سلوكية تلقي بظلالها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية تتميز بها وبدرجة متفاوتة جميع المجتمعات في العصر الحديث على اختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهو يظهر في الدول النامية و المتقدمة اقتصاديا على حد سواء، ويعد احد العوامل التي تلقي بظلالها بشكل أو بأخر على نتائج عملية التنمية في هذه الدول.

1-3 تعريف التنمية

تمثل التنمية مكانة هامة في الحياة الاقتصادية والسياسية، بل إن الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أميز الاهتمامات التي تلتقي عندها الدول المتقدمة و النامية في عالم اليوم ومع ذلك فان جدلا حول مفهوم التنمية الاقتصادية قد برز إلى السطح اعتبارا من الستينيات، حيث بدأ بعض الكتاب في التميز بين مفاهيم النمو الاقتصادي من ناحية وبين التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى.

وفي إطار التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حدد الفكر الاقتصادي النمو الاقتصادي بأنه يعني الزيادة في الناتج الوطني الصافي، بينما تتضمن التنمية إضافة إلى ذلك تغيرات أساسية في النظام الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي بعبارة أخرى فان الفارق بين المفهومين يكمن في درجة التغير الهيكلي في الاقتصاد محل الدراسة، بمعنى أن التنمية تتضمن تحولا هيكليا في الاقتصاد لا يتطلبه النمو، وهذا التغير الهيكلي يضم جوانب اجتماعية وسياسية بالإضافة إلى العناصر الاقتصادية [22] .

[22] Robert A. Flamang, Economic growth and Economic development, 1997, pp47-49 25 علي عبد الرسول الاستثمار في الامن كاحد عناصر خطط التنمية الشاملة المركز العربي لدراسات الامنية والتدريب السعودية، 1988، ص 137

وعلى الرغم من الاهتمام الواسع بالتنمية الاقتصادية، فهي دون شك ليست هدفا نهائيا في حد ذاته بل هي وسيلة من اجل تحقيق أهداف نمائية أخرى تنتشر أثارها لتحقيق هدف واسع عريض، ألا وهو تحقيق الرفاه للمواطنين، فرفع مستوى الدخل الفردي والحد من البطالة... وغيرها، كلها أهداف تسعى الدول لتحقيقها في محاولة لرفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه.

واضح من العرض السابق أن التنمية الاقتصادية ، كما جاءت في تعريفات الفكر الرأسمالي والاشتراكي قد ركزت في أهدافها على جوانب مادية وهمشت الجوانب الإنسانية أو الاجتماعية، وهذا ما يميز نهج التنمية في الإسلام عنه في النظم الوضعية.

3- 2التنمية في الإسلام

ترتكز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام على دعامتين هما وفرة الإنتاج وعدالة التوزيع، فهي تدعو إلى العمل وتحقيق أكبر قدر ممكن من الوفرة في الإنتاج ومن ثم تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد التي وهبها الله لنا، تم استخدام التقدم الاقتصادي الذي تحقق وسيلة لنشر الخير والعدل والسلام، ومعنى ذلك أن الإسلام يضع للاقتصاد هدفا يمكن أن يطلق عليه إنسانية الاقتصاد وأخلاقياته ومثله، ويعتمد هذا الشرط على عدالة توزيع الدخول حتى لا ينحصر تداول الأموال في أيدي فئة قليلة من المجتمع، وقد ثبت ضرر ذلك على التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي لقوله تعالى(كي لا يكون دولةُ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ...)[23]

إذا فالتنمية في الإسلام تسعى لتحقيق هدفين، الأول هدف اقتصادي والثاني هدف أنساني اجتماعي يتضمن تحقيق الوظيفة الإنسانية التي كلف الله بها الإنسان وهي عمارة الأرض ونشر الخير والعدل بين أرجائها [24] .

3-3 الفساد المالي والإداري المصاحب لعملية التنمية

تشير معظم الدراسات المتخصصة والآراء إلى أن الفساد يميل للازدياد اثناء النمو السريع والتحديث بسبب مصادر الدخل والتوسع الحكومي، كما حصل في الدول الأسيوية التي شهدت تطوراً اقتصادياً مدهش مثل كوريا وسنغافورة وماليزيا، وكذلك ينشأ الفساد في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق كما حصل في الاتحاد السوفيتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية عندما بدأت

[23] الحشر 7

[24] عبد الرحمن يسري, التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاسلام, مؤسسة شباب الجامعة, مصر, ص 15

بخصخصة القطاع العام، كما استشري الفساد أيضا في بعض الدول التي حاولت إحداث تغييرات سياسية واقتصادية في مجتمعاتها إثر الانفتاح الاقتصادي[25].

إن التنمية الاقتصادية لا تؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدل السلوك الانحرافي، فالنشاط الاقتصادي المتنامي والرخاء المعيشي الاجتماعي من شأنه أن يقلل أنماطا من الجرائم و الانحراف وقد يقضي عليها، لتظهر في الوقت نفسه أنماط جديدة والتي يصنفها رجال الاقتصاد والقانون بالانحرافات أو التسيب المصاحب للنمو 28 الاقتصادي، ومن ابرز هذه الانحرافات الاحتيال والسرقات والسطو والتزييف والرشوة والتهريب والتلاعب بالأسعار وخلق السوق السوداء والتهرب الضريبي والتخريب في المؤسسات والتعامل بالعملة بصورة غير قانونية ... الخ.

من هنا يمكن أن نلتمس حقيقة هامة وهي انه قد يصاحب عملية التنمية الاقتصادية وما يتبعها من تغيرات هيكلية في المجتمع صور الفساد المالي والإداري ومن بين أنواع الفساد المالي والإداري المصاحب معينة من للنمو الاقتصادي هو ما نلحظه من الزيادة الضخمة في الحجم المالي لجرائم اقتصادية تقليدية معينة كالتهرب من الضرائب أو التحويلات غير المشروعة لرأس المال أو التهريب الواسع النطاق للسلع الحيوية حيث يمكن أن يكون الأثر العام كبيرا بحيث يهدد الاستقرار الاقتصادي للبلد. إن فرص الاعتداء على الأموال تتزايد مع عملية التنمية التي تشهدها الدول، ومن ثم تجد أن حالات الفساد المالي والإداري تحدث في العادة في فترات النمو الاقتصادي، والجدول التالي يوضح جرائم الاعتداء على الأموال في بعض أقطار الوطن العربي.

جدول (1) جرائم الاعتداء على الأموال في بعض الاقطار العربية خلال الفترة 1987-1990

البلد	1987	1989	1990
الجزائر	31196	38765	69079
مصر	29104	30973	65103
السعودية	7553	9022	8647

المصدر: العربي للدراسات الامنية والتدريبية

يوضح الجدول (1) ان التنمية الاقتصادية التي حدثت في معظم الاقطار العربية الاقطار العربية قد صحبها زيادة في عدد جرائم الاموال, واصبح الاعتداء على الاموال العامة كصورة من صور الفساد, ظاهرة تتفشى في معظم في معظم الدول ويؤثر سلبا على مجريات التنمية

[25] حسون ابو حمود , الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية, المعهد العالي لعلوم السياسة, مجلة جامعة دمشق , العدد الاول, 2002

الاقتصادية بهذه الدول, الامر الذي يستوجب وضع الخطط والتشريعات اللازمة لعلاج هذه الظاهرة او الحد منها.

جدول (2) تطور حجم الرشوة والمبالغ المخصصة لذلك على المستوى الوطني:

السنة	نوع الرشوة	المبلغ المرصود للعملية
1988	صفقات تجارية واستثمارية غير مشروعة	26 مليار دولار
1990	استيراد صفقة قمح فاسدة بميناء وهران	1 مليار و 200 مليار دولار
1996	عرض 2266 ملف على العدالة (جبائي)	7.9 مليار دولار
1996	وجود 1698 قضية مساس بالاقتصاد	3.6 مليار دولار
1998	فضيحة مؤسسة سيدار	18 مليار دولار
1999	قطع غيار مزورة كشفت عن خبرة الجمارك	274 مليون د ج
2000	فضيحة مركب الحجار	100.401.423.28 مليار د ج
2004	فضيحة بنك الخليفة	15 مليار دولاراي حوالي 1532 مليار د ج

المصدر: http://www.ulum.nl/d86.html

ويظهر الجدول (2) تغلغل ظاهرة الرشوة بمختلف أشكالها وعلى مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من طرف ذوي النفوذ والايادي الطويلة, في غياب قوانين ردعية و برعاية إدارة فاسدة [26] .

من جهة أخرى فان معظم الدول النامية تعيش واقعا يعكس الكثير من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وهذا الواقع يفرز مشاكل تتعلق بالعمالة والتدهور السريع في الطاقات الإنتاجية والبنيات الأساسية والأجهزة الإدارية والعجز عن إشباع الحاجات الأساسية للمواطن، وعدم العدالة في توزيع الدخل والثروة بين الأفراد والأقاليم وبين الريف والمدن واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني... وما إلى ذلك، كل هذه العوامل تعد أرضا خصبة لظهور وانتشار بل استمرار حالات الفساد المالي والإداري، والذي يمكن تبرير وجوده وتفشيه في هذه الحالة على انه نتيجة لما يعانيه المجتمع من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

4-3 الفساد المالي والإداري كمعوق لعملية التنمية

إن العجز عن احتواء مظاهر الفساد المالي والإداري الناجمة عن عملية التنمية مثل انتشار عمليات السوق السوداء، التهرب الضريبي، وتقريب رأس المال إلى الخارج يضر ضررا بليغا

[26] موقع مجلة العلوم الانسانية : http://www.ulum.nl/d86.html

بعملية التنمية الاقتصادية ذاتها، إلى الدرجة التي يصبح معها الفساد المالي والإداري معوقا لمسيرة التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، فالفساد المالي والإداري يؤدي إلى الاستنزاف المتزايد لموارد الأمة و التي يكون المجتمع بأمس الحاجة إليها.

إن حالات التطرف والفساد التي شهدتها الجزائر خلال العشرية السوداء، والتي تعد في أساسها نتاج لمشاكل تنموية واجتماعية كارتفاع نسب البطالة وتزايد تكاليف المعيشة والشعور بالضياع الاجتماعي... وغير ذلك، أدت إلى تكبد خزينة الدولة لمبالغ باهظة تشكل في مجموعها تعويضات ضحايا الإجرام وتعويضات شركات التامين بالإضافة إلى الخسائر التي لحقت بضحايا الاحتيال والاختلاس، وإذا أضفنا إلى هذه التكاليف نقور الاستثمار الأجنبي الذي يعد أهم عنصر لقيام التنمية، لعلمنا إلى أي مدى يمكن إن يعد الفساد معوقا للتنمية, باعتبار هذه التكاليف تؤدي الى استنزاف الاموال الموجهة للنمو الاقتصادي.

كذلك من و الأساليب التي يلجأ إليها مختلسو الأموال العامة في محاولتهم لإخفاء معالم جريمتهم هو تعريض المؤسسات والمعدات للتمير والحرق والتخريب العملي، وبالتالي فإن تكاليف إصلاح المعدات المؤسسات التي تعرضت للضرر، تعتبر أموال مستنزفة كان يمكن أن تستثمر وان تكون دافعا لعملية التنمية الاقتصادية، ويظهر الجدول (3) إجمالي عدد جرائم الحرق العمد وغير العمد التي وقعت في بعض البلدان العربية وذلك خلال الفترة 87-90

جدول (3) جرائم الحرق العمد وغير العمد

الدولة	1987	1989	1990
الجزائر	272	278	439
مصر	127	1911	1517
السعودية	29	25	46

المصدر: المركز العربي الدراسات الأمنية والتدريب

أيضا من بين المظاهر التي توضح المردود السلبي للفساد على عمليات التنمية بنوعيها الاجتماعية والاقتصادية، ما نشريه من تنامي عمليات التهرب الضريبي والجمركي، فمن الملاحظ أن الإيرادات العامة للدولة تلعب دورا هاما في تمويل نفقات التنمية الاقتصادية، ومن بين أهم مصادر الإيرادات العمة يأتي بند الضرائب والرسوم الجمركية في المرتبة الأولى، ونظرا لغياب السياسات المالية الواضحة في بعض الدولة فان قدرا كبيرا من الموارد المالية يستنزف في شكل عمليات التهرب من الضرائب والجمارك سواء ثم ذلك من جانب المهربين

بمفردهم أو بالاتفاق مع بعض ضعاف النفوس من موظفي الضرائب والجمارك، و الجدل الموالي يوضح حجم ظاهرة التهريب في الجزائر من خلال عدد القضايا الجمركية:

(4) يتضح أن حركات التهريب الجمركي

السنة	90	95	98	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد القضايا الجمركية المعاينة	5058	5253	2552	2625	2243	1316	2067	2239	1999	2724

المصدر: http://www.ulum.nl/d86.html

من جدول (4) يتضح ان حركات التهريب الجمركي عرفت أوج ازدهارها مع بداية التسعينات وذلك راجع إلى [27] :

- عدم الاستقرار الأمني بالبلاد.
- عدم الاستقرار السياسي غياب الرقابة.

الإرهاب ساهم في تطوير وتبلور الأعمال غير المشروعة بما فيها التهريب (أسلحة، أموال...الخ). أيضا فان تزايد حالات الفساد الإداري المتمثلة في الرشوة واستغلال النفوذ واختلاس المال العام له اثار سينس تعوق عمليتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإذا تتبعنا اثر الرشوة فمن الممكن أن تبدأ بأثر الرشوة في التعيين في المناصب الهامة الحساسة فللمنصب أهمية كبرى في إدارة عملية التنمية في أي بلد، لذلك لا ينبغي أن يستند المنصب إلا لذوي الكفاءة العلمية و العملية، ولما كانت الرشوة سببا في إيصال هذه المناصب إلى غير المستحق لها وحرمان المستحق منها مما يجعل الأمر قد أسند إلى غير أهله والمناصب في الدولة متعددة الأنواع، فمنها القضائية والإدارية والمالية والعسكرية، ففي فساد هذه الأنواع خطر عظيم [28]

أيضا فان لتعاطي المخدرات والإدمان دوراً كبيراً في انتشار ظاهرة الفساد، حيث أن الاتجار غير المشروع في هذه العقاقير يمثل مصدر خسائر كبيرة، خصوصا وان هؤلاء الشباب يمثلون رأس المال البشري الذي إذا تم إعداده إعداداً جيداً فإن عائده الاقتصادي ينعكس على التنمية الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى التكاليف التي ترصدها الدولة تحت بند مكافحة الجرائم الناجمة

[27] موقع مجلة العلوم الانسانية : http://www.ulum.nl/d86.html
[28] عبدالله بن عبد المحسن الطريفي, جريمة الرشوة في الشريعة الاسلامية: السعودية, 1982,ص 147

عن الإدمان تمثل استنزافا لموارد مالية كان من الممكن أن تستغل في دفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي محاولة للوقوف على أحدث وأهم وأعرق المؤشرات الدولية والتصنيفات العالمية والتقارير السنوية الخاصة بمؤشرات الفساد، فجاء تصنيف الجزائر على النحو التالي:

1- منظمة الشفافية العالمية alTransparency Internation

تصدر منظمة الشفافية الدولية التي تتخذ من اولين مقراً لها، مؤشر مدركات الفساد وتقدمه للجمعية العامة للأمم المتحدة مع تقرير خاص، يقيس مستويات الفساد في القطاع العام والخاص في كل بلد، وهو مؤثر مركب يعتمد على دراسات استقصائية متخصصة ومسوحات تجارية، وقد احتوى في آخر تقاريره على 180 بلداً مرتبة على مقياس من ميفر (قامة جداً) إلى عشرة نظيف جدا كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (01) مؤشر مدركات الفساد (CPI) 2009 corruption perceptions index

يدرج مؤشر مدركات الفساد الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية في قائمته 180 دولة من الجهة التي يرى فيها رجال الأعمال والمحللون الفساد منتشرا في أوساط المسؤولين

10 الاقل فساد ⟷ 0 الاكثر فساد

المركز		الدولة	عدد النقاط
عالميا	عربيا		
21	1	قطر	7.1
30	2	الامارات	6.5
65	07	تونس	4.2
89	09	المغرب	3.3
111	10	الجزائر	2.8
111	10	مصر	2.8

المصدر:

http://www.transparency.org/policy_research/surveys_induces/2008/cpi_table

يلاحظ أن الجزائر لا تحارب آفة الفساد كما يجب في قطاعيها العام والخاص هذا ما يشير إليه تصنيف الدول على مؤشر الفساد 2009 الذي تعده سنويا منظمة الشفافية الدولية حيث حلت الجزائر في المرتبة العاشرة عربا قبل جيبوتي.

وما زالت قطر تحتل المرتبة الأولى عربياً وقد تقدمت 4 مراتب عالمياً، في حين أن الإمارات حلت في المرتبة الثانية عربياً على الرغم من تراجعها مرتبة واحدة عالمياً، أما عالمياً فقد حلت الدنمارك ونيوزيلاندا والسويد في المرتبة الأولى كأقل الدول فساداً في العالم.

وتشير المنظمة إلى أن النتائج المسجلة في شمال أفريقيا تظهر أن النزاعات وحالة اللاستقرار التي تميز المنطقة تعيق بشكل جدي الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، كما أن هناك عوامل أخرى مثل قلة الشفافية وأموال النفط لا تزال تغذي الفساد [29].

2 - البنك الدولي The World Bank

يصدر البنك الدولي مؤشر ضبط الفساد وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: الفساد بين المسؤولين الحكوميين الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية مدى تواتر تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين والقضاة، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية، تتراوح التقديرات ما بين 2.5 و 2.5 والقيم العليا هي الأفضل وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02) مؤشر ضبط الفساد Control of Corruption [2008]

السنة	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القيمة	0.83-	0.75-	0.76-	0.61-	0.6-	0.42-	0.39-	0.47-	0.44-

المصدر1 http://www.undp-pogar.org/arabic/countries/countrystats.aspx

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر حققت تراجعا في قدرتها على تقليص الفساد خلال العقد الماضي، كما يشير تقرير أصدره البنك الدولي عن أوضاع الحوكمة في العالم في 2009 ، وقد أظهر التقرير أن كثيرا من الدول قد حققت تطورا في مكافحة الفساد خلال العقد الماضي، إلا أن دولا عديدة على الجانب الآخر لم تتمكن من تحقيق أي تقدم في هذا المجال.

[29] تقرير المنضمة الشفافية الدولية 2009 , موقع
https://www.transparency.org/en/policy-research/surveys-indices/gcb/2009

وقد أوضح تقرير البنك الدولي بأن ضعف المؤسسات العامة في الدولة وغياب الشفافية في الإدارة العامة والمالية ، وضعف القدرة على الحد من المسؤولين الفاسدين وغياب النظام القضائي النزيه المستقل الذي يحد من حصانة المنصب ونفوذ المسؤول هو ما يتسبب في التراجع في الترتيب على سلم ضبط الفساد[30].

5-3 استراتيجية مكافحة الفساد المالي والاداري

و أخيراً نقول ما العمل هل نيأس ؟ أو هل وصل الفساد عندنا إلى مرحلة لا تستطيع التصدي له ؟ أي أصبح قدراً لا بد منه. و هل انعدمت القدرات والكفاءات القادرة على مواجهته[31] .

هنا نقول أن الفساد مرض مشخص انتشر بشكل واسع ولكن ليس هناك صعوبة بمواجهته والتصدي له على الرغم من محاولة البعض تعميم ثقافة الفساد, بحيث أصبح الفاسد لدى الكثير من مدراء المؤسسات وبعض أصحاب المناصب هو المعيار الصحيح والمنضبط والأخلاقي هو المتخلف الرجعي عن مواكبة الحضارة والقوانين العالمية, هذا على الرغم من المحاولات الجادة والكثيرة التي تسمع بها وتقوم بها مؤسسات وطنية من أجل الحد من الفساد ولكن للأسف فإن هذه الأمواج تتلاشى أمام صخرة الفساد المنتشرة في مؤسسات أخرى.

وهنا نقول أنه بلا تعاون الجميع فالكلام العبثي غير الملزم لا يجدي نفعاً فهذه الجهود بحاجة إلى تعاون نام و متكامل يبدأ من الأسرة التي لها دور كبير في التنشئة الصحيحة و الصائبة و المرحمة للثقافات المستوردة, مروراً بإصلاح التعليم للوصول إلى الجودة المتناسبة مع خلق أجيال من المنضبطين ذوي الكفاءات على أساس أن الغربية من اختصاص هذه المؤسسات بالإضافة إلى التعليم مع إصلاح القضاء عن طريق تعيينات جديدة و اصطفاء الموجود.

و كذلك يجب ذكر دور الإعلام في تسليط الضوء على أماكن الفساد وعلى التشهير بالفاسدين خلال قدرة المجاعة فالدور ملقى على كافة أنواع الإعلام المقروء و المسموع والمربي بالإضافة إلى العمل على نشر ثقافة عامة تسمى ثقافة النزاهة والكفاءة موجهة ضد من يحاول

[30] تقرير البنك الدولي 2009 ، موقع: http://www.worldbank.org

[31] سنان عي ديب. الفساد سوء توزيع الثروة, افريل, 2009, موقع:
http://drsenandeeb.jeenran/achive/2009/4/864370.htm1

أن يفرض ثقافة الفساد ولنشر هذه الثقافة يجب تعاون الجميع من إعلاميين ومثقفين وكاتب وفنانين ونقابيين وحزبيين باختلاف انتماء الهم ونقابات ومنظمات وطنية.

كذلك يجب ذكر دور رجال الدين في هذه المواجهة وذلك لان الإسلام دين كامل ما ترك صغيرة ولا لها قانوناً، فما ترك من شاردة إلا وحدد لها تشريعاً يتناسب مع العقل ويقره المنطق ويصلح لجميع الأزمان، فقد حرص ديننا الإسلامي الحنيف أشد الحرص على تعزيز القيم والمبادئ والأخلاق الحميدة والسلوك النزيه وتعليمها لدى الفرد المسلم، بالإضافة إلى ما وضعته الشريعة الإسلامية الغراء من ضوابط والتزامات وعقوبات دنيوية وأخروية والتي أحدثت تأثيرها في تقويم سلوك الفرد وأفوض المجتمع.

الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

1- الفساد المالي والإداري يضعف النمو الاقتصادي من خلال العكاس الرشوة على الكلفة الاجتماعية والاقتصادية للمشروعات بما يرفع من تكلفتها و ضعف مردودها;
2- الفساد المالي والإداري يساهم في تشجيع ثقافة الاتكال والاستهلاك دون حدود على حساب إضعاف روح المبادرة والابتكار;
3- الفساد المالي والإداري يؤدي إلى تكديس الثروات بأيدي أصحاب النفوذ والسلطة على حساب تحميل بقية أفراد المجتمع ;

ب- التوصيات

1- غرس الوازع الديني لدى الأفراد في المجتمع من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وهذا يكون باستضافة العلماء المتخصصين في علوم الشريعة والاقتصاد من خلال برامج وندوات متعددة، يتم فيها تسليط الضوء على هذا الداء الفتاك وعواقبه الدنيوية والأخروية وأثاره السيئة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية على الفرد والمجتمع ;

2-تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون التصريح بالممتلكات البلوي المناسب العلماء وتحريم الكتب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والفسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات؛
3-تفعيل أجهزة المساءلة مع إشراك أصحاب الأعمال والمواطنين فيها، ومعاقبة من يثبت إدانته بالفساد معاقبة سريعة وقاسية ;

4- تحقيق العدل في توزيع الثروات والدخول واقتلاع الحرمان من جذوره باعتباره المورد الأساسي للفساد ؛

5- اعتماد مبدأ الشفافية في العقود والمناقصات الحكومية ؛

6- تشجيع الرقابة الداخلية في مؤسسات الدولة وتفعيلها وفك ارتباطها من الدوائر المعنية وربطها بدوائر الرقابة المالية، إضافة إلى تحديد واجبات وصلاحيات كل الهيئات والمؤسسات الرقابية العاملة وتوحيد جهودها ؛

7- ضرورة إصلاح النظام القضائي وتوفير الإمكانات والحصانة والضوابط والمقومات التي تمكن جهاز القضاء من القيام بعمله بنزاهة واقتدار وان يكون بمنأى عن ظواهر الفساد؛

8-تفعيل دور المساجد في غرس الآداب والأخلاق الحميدة وتقويم سلوك الافراد و ذلك من خلال ترسيخ القيم السامية لدى الإفراد كقيم الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره وأشكاله؛

9- تعزيز دور هيئات الرقابة العامة كالرقابة المالية والإدارية التي تتابع حالات سوء الإدارة في مؤسسات الدولة والتعسف في استعمال السلطة، وعدم الالتزام المالي والإداري وغياب الشفافية في الإجراءات. المتعلقة بممارسة الوظيفة العامة؛

10- إعطاء الحرية للصحافة وتمكينها من الوصول إلى المعلومات ومنح الحصانة للصحفيين للقيام بدورهم في تكشف نشر المعلومات وعمل التحقيقات التي : عن قضايا الفساد ومرتكبيها؛ 11- تحسين رواتب الموظفين من خلال ربط الأجور بسلم التضخم المالي وهبوط القيمة الشرائية للعملة الوطنية، ودفع هذه الأجور في موعدها المحدد، مما سيبطل حجة هؤلاء في قبولهم للرشوة أو تقاعسهم عن العمل أو إعتدائهم على المال العام بالاختلاس والسرقة.

11- تحسين رواتب الموظفين من خلال ربط الاجور بسلم التضخم المالي وهبوط القيمة الشرائية للعملة الوطنية, ودفع الاجور في موعدها المحدد, مما سيبطل حجة هولاء في قبولهم للرشوة او تقاعسهم عن العمل او اعتدائهم على المال العام بالاختلاس والسرقة.

المصادر والمراجع:

1- الايات القرانية

هود 116

الشعراء151-152

المؤمنون 71

النساء 135

النمل 14

النمل 34

الاسراء16

الاعراف 142

الانفال 73

الحشر 7

الروم 41

ص 26

القصص 77

المائدة 7

البقرة 145

2- الكتب

1. جون سوليفان, (2008) البوصلة الاخلاقية للشركات ادوات مكافحة الفساد: قيم ومباديء الاعمال, وأداب المهنة, وحوكمة الشركات, مندى حوكمة الشركات الدولي, الدليل السابع, واشنطون,.

2. سعاد عبد الفتاح محمد,(2009) الفساد الاداري والمالي المشكلات والحلول, المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية المال العام (نسكو), اليمن.
3. علي عبد الرسول ,(1988) الاستثمار في الامن كأحد عناصر خطط التنمية الشاملة, المركز العربي لدراسات الامنية والتدريب, السعودية.
4. عبدالله بن عبد المحسن الطريقي, (1982) جريمة الرشوة في الشريعة الاسلامية, السعودية.

3- المجلات

1-حسن ابو حمود,(2000) الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية, مجلة جامعة دمشق, سوريا, المجلد الثامن عشر- العدد الاول.
2-حسون ابو حمود, الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية, المعهد العالي لعلوم السياسة, مجلة جامعة دمشق, العدد الاول, 2002.
3-طلال بن مسط الشريف, ظاهرة الفساد الاداري واثرها على الاجهزة الادارية, مجلة الاقتصاد والادارة, جامعة الملك عبد العزيز-كلية الاقتصاد والادارة -, العدد 02, السعودية, 2004 .
4-عبد السلام حمدان اللوح وضيائي نعمان السوسي, الفساد واسبابه دراسة قرانية موضوعية, مجلة الجامعة الاسلامية, المجلد الخامس عشر, العدد الثاني, 2007.
5-يحيى غني النجار, الاثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي, المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية المال العام (نسكو), عدد 269, 2010 .

4- المواقع

1- علي ايدير الطريق السيار شرق غرب 06/06/2010، موقع: http://www.tsa algerie.com/ar/economics/article_1048.html
2- سنان على ديب الفساد وسوء توزيع الثروة افريل 2009 موقع: http://drsenandeeb.jeeran.com/archive/2004/864370.html
3- برنامج إدارة الحكم في الدول العربية موقع: http://www.pogar.org/arabic/countries/theme.aspx?cid=1
4- تقرير البنك الدولي 2009 موقع http://www.worldbank.org
5- تقرير منظمة الشفافية الدولية 2009، موقع : http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/gcb/2009

6- أميمة أحمد، أكبر قضية فساد بالجزائر أمام القضاء ، 23/07/2010، موقع :
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid
=1169626724640&pagename =Zone-Arabic-News/NWALayout
7- موقع مجلة العلوم الانسانية: http://www.ulum.nl/d86.html